هيئة الأوقاف تعلن عن مشروع لتوسعة وتطوير مسجد النور بحي الزهراء

المشروع يشمل بناء مئذنة جديدة ومرافق للوضوء وقاعة متعددة الأغراض ويستغرق العمل به 18 شهرا

(محرر الشؤون المحلية)

أعلنت هيئة الأوقاف والشؤون الدينية في محافظة وادي السنابل عن مشروع لتوسعة وتطوير مسجد النور بحي الزهراء، أحد أقدم المساجد في المنطقة. ويشمل المشروع بناء مئذنة جديدة بارتفاع 35 مترا، ومرافق للوضوء منفصلة للرجال والنساء، وقاعة متعددة الأغراض تتسع لنحو 300 مصل، ومكتبة ومركز للمحاضرات.

وقال مدير إدارة المساجد في الهيئة الشيخ عبد الرحمن بن سليمان الحداد في مؤتمر صحفي عقد في مقر الهيئة إن المسجد الحالي، الذي بني عام 1962، لم يعد قادرا على استيعاب المصلين خلال صلاة الجمعة، حيث يضطر كثيرون إلى الصلاة في الشارع المجاور. وأضاف أن المشروع روعي فيه الحفاظ على الطابع المعماري القديم للمسجد، بما في ذلك القبة الحجرية والأقواس الأصلية.

وتبلغ تكلفة المشروع التقديرية 2.4 مليون دينار، وقد تبرع رجل الأعمال المحلي فهد ناصر العتيبي بمبلغ 500 ألف دينار من هذا المبلغ. وأكد الشيخ الحداد أن الهيئة تعتمد أيضا على التبرعات الشعبية، مشيرا إلى أن صناديق خاصة ستوضع عند مداخل المسجد لهذا الغرض.

وأوضح المهندس المشرف على المشروع م. سامر يوسف الخطيب أن الأعمال ستنفذ على مرحلتين لتجنب إغلاق المسجد، وأن المرحلة الأولى تشمل البناء الجديد والمرافق، على أن تنقل الصلوات مؤقتا إلى خيمة كبيرة مجهزة في الساحة الشرقية. وأشار إلى أن المقاول المنفذ ملزم بتركيب مصاعد ومنحدرات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع أعلنتها الهيئة لتطوير 12 مسجدا قديما في المحافظة خلال السنوات الخمس المقبلة، بعد دراسة شملت 47 مسجدا. وقال الشيخ الحداد إن الأولوية أعطيت للمساجد التي تعاني من تصدعات إنشائية أو ضيق شديد، مشيرا إلى أن مسجد النور كان مدرجا في القائمة الثانية.

وأبدى سكان الحي ترحيبا واسعا بالمشروع، وقالت الحاجة فاطمة الزهراني، وهي من أقدم المصلين في المسجد، إنها تتذكر الصلاة فيه منذ طفولتها، وإنها سعيدة بأن يحافظ الجيل الجديد على المكان. وأضافت أن المشروع سيوفر فرصا لعشرات العمال المحليين، وهو ما يهم كثيرا من الأسر في المنطقة.

ومن المقرر أن تبدأ الأعمال في الأول من يونيو المقبل، وأن تنتهي في نهاية عام 2023، على أن يفتح المسجد أبوابه للمصلين في شهر رمضان من العام التالي. وأكدت الهيئة أن فرقا هندسية ستتابع التنفيذ يوميا، وأن أي تأخير سيعرض المقاول لغرامات مالية.

مجلس بلدية الزهراء يقر خطة لتوسعة شارع الميناء وإنشاء موقف متعدد الطوابق

المشروع يستمر 18 شهرا ويشمل إنشاء ممر للمشاة وتحويل حركة المرور خلال فترة الأعمال

(محرر الشؤون المحلية)

صوت مجلس بلدية الزهراء في جلسته العادية التي عقدت مساء الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس المهندس عادل منصور الشريف على خطة لتوسعة شارع الميناء وإنشاء موقف متعدد الطوابق في منطقة السوق القديم. وحضر الجلسة 11 عضوا من أصل 13، وصوت 9 أعضاء لصالح الخطة، بينما امتنع عضوان عن التصويت. ويأتي القرار بعد دراسة استمرت نحو ثمانية أشهر، وبعد سلسلة من الشكاوى التي تقدم بها التجار وسكان المنطقة بسبب الازدحام الخانق الذي يشهده الشارع خلال ساعات الصباح والمساء.

وتنص الخطة على توسيع الشارع من 7 أمتار إلى 12 مترا، وإضافة ممر للمشاة بعرض 3 أمتار على الجهة الشرقية، وإنشاء موقف للسيارات يتسع لـ 450 سيارة على ثلاثة طوابق فوق أرض مواقف السيارات الحالية. كما تشمل الخطة تحويل اتجاه السير في شارع الميناء ليصبح باتجاه واحد من الجنوب إلى الشمال، على أن يتم تحويل حركة المرور القادمة من الشمال عبر شارع البساتين المجاور. وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع بـ 4.2 مليون دينار، على أن تنفذ الأعمال على مرحلتين لتجنب إغلاق الشارع بالكامل.

وقال رئيس البلدية في كلمته خلال الجلسة إن المشروع «ليس ترفا عمرانيا، بل ضرورة ملحة لإنقاذ حركة البيع والشراء في قلب المدينة»، مشيرا إلى أن سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء تواجه صعوبة كبيرة في الوصول إلى بعض المحلات خلال ساعات الذروة. وأضاف أن البلدية ستعفي أصحاب المحلات المتضررة من رسوم الإشغال لمدة سنة كاملة، وأنها ستخصص خطا ساخنا للرد على استفسارات السكان طوال فترة الأعمال.

في المقابل، عبر عضو المجلس السيد رامي فهد الزعبي عن تحفظه على الخطة، مؤكدا أنه صوت ضدها لأنها «لا تعالج جذور المشكلة، بل تكتفي بتوسيع الشارع الذي أصبح أصلا أكبر من طاقته». وطالب الزعبي بإنشاء طريق التفافي خارجي يربط المنطقة الصناعية بالطريق الدائري الشمالي، قبل الشروع في أي توسعة داخل المدينة. وقال إن «توسيع الشارع اليوم يعني ازدحاما أكبر بعد خمس سنوات، وهذا ما لا نريده لأطفالنا».

وأوضح مدير دائرة التخطيط العمراني في البلدية السيد نادر عبد الكريم الحلبي أن الدراسة شملت عدة بدائل، من بينها إنشاء نفق تحت الشارع، لكن تكلفته المقدرة بـ 11 مليون دينار اعتبرت مرتفعة جدا بالنسبة لميزانية البلدية الحالية. وأشار إلى أن الخيار الحالي يوفر حلا متوسط المدى، على أن يتم تقييم نتائجه بعد سنتين لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمرحلة ثالثة.

وتشمل الخطة أيضا تركيب 120 عمود إنارة جديدة وكاميرات مراقبة على طول الشارع، وإلزام المقاول المنفذ بالانتهاء من المرحلة الأولى قبل حلول موسم الأعياد في نهاية العام. وحدد القرار موعدا نهائيا لتسليم المشروع في 30 حزيران 2025، مع غرامة يومية قدرها 5 آلاف دينار على المقاول في حال التأخير